مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٥٥٢

الخميس، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١١/٤٠

نيويورك

الرئيس: السيد وهبة .... (الجمهورية العربية السورية)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد لافروف
أيرلندا	السيد راين
بلغاريا	السيد تفروف
سنغافورة	السيد محبوباني
الصين	السيد جانغ يشان
غينيا	السيد فال
فرنسا	السيد لفيت
الكاميرون	السيد تيجاني
كولومبيا	السيد فرانكو
المكسيك	السيد أغيلار سنسر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
موريشيوس	السيد رجموتن
النرويج	السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد روزنبلات

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة (S/2002/655)

02-42277 (A)
0242277

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمملكة البحرين (S/2002/655)

الرئيس (تكلم بالعربية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي كل من الأردن، إسبانيا، إسرائيل، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، تركيا، تونس، جنوب أفريقيا، السودان، العراق، كوبا، الكويت، ماليزيا، مصر، المغرب، اليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد لانكري (إسرائيل) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل الأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن) والسيد أرياس (إسبانيا) والسيد هدايت (إندونيسيا) والسيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد أكرم (باكستان) والسيد بوعلاي (البحرين) والسيد جنغيزر (تركيا) والسيد المجدوب (تونس) والسيدة اندلوفو (جنوب أفريقيا) والسيد عروة (السودان) والسيد الدوري (العراق) والسيد رودريغيس باريا (كوبا) والسيد العتيبي (الكويت) والسيد حسمي (ماليزيا) والسيد أبو الغيط (مصر) والسيد بنونة (المغرب) والسيد هانيدا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالعربية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة ستصدر بوصفها الوثيقة S/2002/658 وفيما يلي نصها:

”يشرفني أن أطلب الى مجلس الأمن، وفقا للممارسة المعمول بها، أن يوجه دعوة الى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستُعقد غداً الخميس ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس“.

وأقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالعربية): أود أيضا أن أبلّغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفيما يلي نصها:

”بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أطلب توجيه الدعوة إليّ للمشاركة في مناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية

فلسطين، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن".

في مناسبات سابقة، وجه مجلس الأمن دعوات إلى ممثلي هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة بصدد النظر في مسائل مدرجة في جدول أعماله. ووفقا للممارسات السابقة في مثل هذه المسألة، أقترح أن يوجه المجلس دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، السيد بابا لويس فال، إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ من الممثل الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/2002/655.

وأود أن أوجه اهتمام أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: S/2002/617 و S/2002/641 و S/2002/650 و S/2002/654 وهي رسائل مؤرخة ٤ و ٦ و ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ على التوالي من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقتين S/2002/620 و S/2002/642 وهما رسالتان مؤرختان ٥ و ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ على التوالي من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول المسجل في قائمتي هو المراقب الدائم عن فلسطين وأعطيه الكلمة.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): أبدأ بتقديم التهنئة لكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لهذا المجلس الموقر في هذا الشهر، ونعرب عن الفخر لرؤيتكم ممثلا لسورية الشقيقة في رئاسة هذا المجلس، ونعرب كذلك عن ثقتنا العالية بكفاءتكم وقدرتكم على الإسهام الفعال في دفع أعمال المجلس إلى الأمام. ونعرب بالطبع عن شكرنا أيضا إلى سلفكم سعادة المندوب الدائم لسنغافورة ولوفده على رئاسته الحكيمة والفعالة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي. وأود أيضا أن أشكر سائر أعضاء المجلس على استجابتكم للطلب العربي المقدم من المندوب الدائم لمملكة البحرين لعقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن.

في العاشر من هذا الشهر، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية وقبل أن تنسحب مساء أمس بإعادة احتلال مدينة رام الله الفلسطينية، وقامت بفرض الحصار العسكري على مقر رئيس السلطة الفلسطينية الرئيس ياسر عرفات في المدينة. وقبل ذلك بعدة أيام، قامت قوات الاحتلال بمهاجمة مقر الرئيس بمدفعية الدبابات وقامت بتفجير معظم المباني الموجودة في المقر وقتلت خلال ذلك شخصين وعرضت بلا شك السلامة الشخصية للرئيس لخطر مباشر. وطوال الفترة السابقة، أبقت إسرائيل قوة الاحتلال على حصار محكم على المدن الفلسطينية وقامت في العديد من المرات بإعادة احتلال هذه المدن لمدة أيام، وقامت خلال ذلك بقتل العديدين وخطف المزيد من الأفراد وإحداث مزيد من التدمير البشع لحاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني كله.

وبالإضافة إلى ذلك، حاولت إسرائيل بشكل محموم الترسيخ المؤسسي للأوضاع البشعة المترتبة على كل هجومها العسكري على شعبنا، وذلك من خلال إزالة خطوط المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية وفقا للاتفاقات القائمة، ومن خلال عزل المراكز السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعضها عن بعض وعزلها جميعا عن القدس الشرقية المحتلة،

وحتى من خلال إعادة الإدارة المدنية لحكومة الاحتلال العسكري وفرض الحصول على تصاريح لمجرد تنقل الأفراد والبضائع من مدينة فلسطينية إلى أخرى.

نضيف إلى كل ما سبق استمرار استعمار أرضنا الفلسطينية من خلال مزيد من المستعمرات غير الشرعية، بما في ذلك اتخاذ بعض الخطوات الأولية في جبل المكبّر في القدس الشرقية. لقد ارتكبت إسرائيل، قوة الاحتلال، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ولكن بشكل أكبر منذ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، بشاعات لا حد لها ضد الشعب الفلسطيني، شملت بلا شك جرائم حرب وإرهاب دولة. ونحن لن نتعاطى الآن مع تفاصيل ذلك، انتظارا لتقرير الأمين العام حول الأعمال الإسرائيلية الأخيرة في جنين والمدن الفلسطينية الأخرى، والذي طُلب في القرار د-إط ١٠/١٠، الذي اتخذته الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. ولحين ذلك، فنحن ندعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى إدانة هذه الأعمال والعمل الجدّي على إيقافها بشكل فوري؛ على الأقل باعتبارها انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة وأحكام القانون الإنساني الدولي ولقرارات مجلس الأمن ذاتها.

لقد رفضت إسرائيل علنا قرارات المجلس ذات الصلة، بل وعبّرت عن احتقارها لهذه القرارات. والسؤال المركزي هنا: كيف يسمح مجلس الأمن باستمرار هذا الوضع؟ ومتى سيتم فرض تنفيذ قرارات المجلس، خاصة القرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) اللذين تم اتخاذهما مؤخرا؟

وتدّعي إسرائيل، قوة الاحتلال، أنها تقوم بكل ذلك، بكل هذا التدمير والقمع، حتى تمنع التفجيرات الانتحارية التي كنا قد أدناها مرارا. ولا يمكن تصديق ذلك، وإن ما تقوم به إسرائيل ليس دفاعا عن النفس، وهو لا يؤدي إلا إلى نتائج عكسية لا يمكن أن تخدم الأهداف الإسرائيلية المعلنة.

إن الهدف السياسي الإسرائيلي الحقيقي وراء كل هذه الأعمال هو بالضبط إعادتنا إلى ما قبل اتفاقات أوسلو. الهدف هو تدمير السلطة الفلسطينية، والهدف هو منع أية تسوية نهائية بين الجانبين حتى يستمر استعمار الأرض وبناء المستعمرات ومنع قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

لقد قلنا في السابق إن السيد شارون وحكومته يريدان قتل محاولات إنقاذ اتفاقات أوسلو ومحاولات وقف التدهور على الأرض. وقلنا تحديدا إن السيد شارون يريد قتل توصيات لجنة ميتشيل. وقد اخترع في هذا المجال عدة مواقف أهمها شرط هدوء الأيام السبعة الكامل. وللأسف تمت تغطية ذلك من قبل البعض ونجح السيد شارون فعلا في قتل توصيات ميتشيل.

والآن خرج علينا السيد شارون باختراع جديد: الإصرار على عدم وجود الشريك الفلسطيني والإصرار على عدم التفاوض حتى تحدث تغييرات فلسطينية. إن الشأن الفلسطيني، بالطبع، يبقى شأنا فلسطينيا لا دخل لإسرائيل تحديدا فيه، لا من قريب ولا من بعيد.

وبالرغم من ذلك، فإن تطوير الوضع الداخلي الفلسطيني أو إعادة بنائه بعد كل مرحلة يمثل مصلحة وطنية فلسطينية ونحن ذاهبون في هذا الاتجاه بشكل جاد. ولكن يجب أن يكون واضحا أن مؤسسات الدولة الحقيقية والقوية يستحيل بناؤها في ظل الاحتلال؛ والأكثر، في ظل التدمير الإسرائيلي المستمر والمتعمد. ثم يجب أن يكون واضحا أن هدف السيد شارون الحقيقي هو فقط مزيد من التدمير وخلق حالة فوضى إن أمكن ذلك على الساحة الفلسطينية.

وهكذا سيتمكن السيد شارون فعلا من قتل عملية السلام برمتها.

إن المجتمع الدولي الذي لم ينجح في منع السيد شارون من قتل توصيات ميتشيل، عليه أن ينجح في منعه من قتل آفاق السلام بالكامل قبل فوات الأوان. وإن احتاجت أية جهة إلى براهين إضافية على مواقف السيد شارون ونيّاته الحقيقية يكفي إلقاء نظرة على مقالته المشؤومة التي نشرت في صحيفة نيويورك تايمز في التاسع من هذا الشهر. والتدمير الكامل والعلني الذي قام به شارون لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وحده يتطلب إدانة شديدة من قبل مجلس الأمن نظرا للنتائج الخطيرة المترتبة على هذا التدمير. وبالطبع لم يكتف شارون بذلك، بل كرر مواقفه المعروفة حول رفض التسوية النهائية بين الجانبين، لا حاليا ولا حتى لاحقا، والإصرار على الاكتفاء بما أسماه ''حل انتقالي طويل المدى''. وكرر شارون الأكاذيب وأعطانا فهما سخيفا بشكل لا يصدق لفكرة المؤتمر الدولي، وتَوَّج كل شيء بموقف واضح حول الحدود والقدس، يمثل في جوهره رفضا كاملا لمبادرة الأمير عبد الله التي أصبحت مبادرة عربية بعد اعتمادها من قمة بيروت.

ومن المعروف أن السيد شارون متورط على الأقل في ارتكاب جرائم حرب، وحتى مجازر، بما في ذلك صبرا وشاتيلا وقبية وخان يونس، وأخيرا، ربما – حتى نستلم تقرير الأمين العام – مخيم جنين للاجئين. وفوق ذلك، فإن السيد شارون الآن يأخذ بكفاءة عالية دور عدو السلام. ويجب أن يوقف هذا الرجل لأن هذه هي بداية العودة إلى طريق السلام.

وإذا كنا فعلا نأمل في الخروج من هذه المأساة الحقيقية وبناء السلام في المنطقة، فنحن نحتاج إلى نهج شامل يعالج كل جوانب المشكلة، السياسية، والاقتصادية، والأمنية.

ولكن الأمر الأهم في مثل هذا النهج، هو وجود تعريف واضح للشكل النهائي للحل. أي قيام دولة فلسطين في الضفة الغربية والقطاع، عاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود عام ١٩٦٧. وكذلك على أساس ضمان أمن إسرائيل ودول المنطقة وإقامة علاقات طبيعية بينها.

وجود هذا التعريف الواضح للشكل النهائي للحل هو الذي سيخلق دينامية جديدة ومختلفة، وسيتيح عندها معالجة كافة الجوانب الأخرى، بما في ذلك الوضع الأمني القائم على الأرض حاليا، وبناء مؤسسات الدولة، والوجود الدولي على الأرض، والآلية المقترحة للتفاوض بين الأطراف، وهي المؤتمر الدولي، وحتى أية خطوات انتقالية تجاه الهدف النهائي، طالما كان الجدول الزمني واضحا.

هذا ما نحتاجه بالضبط. وفي غياب هذا، سنبقى ندور في حلقة مفرغة، في أحسن الأحوال، وأخشى أننا سننزلق إلى أوضاع أكثر خطورة في فلسطين وفي عموم منطقة الشرق الأوسط.

ما المطلوب حاليا من مجلس الأمن؟ نعتقد ثلاثة أشياء:

أولا، إدانة وإيقاف الممارسات والإجراءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، ورفض تدمير نتائج أوسلو، بما في ذلك، بالطبع، المحافظة على السلطة الفلسطينية.

ثانيا، العمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهو من واجب المجلس، من حيث المبدأ، ولكنه يكتسب أهمية إضافية على ضوء الأوضاع الخطيرة والمتدهورة والملحة على الأرض.

ثالثا، الدفع باتجاه المقاربة الشاملة أو التصور الشمولي للحل وقيام المجلس بتأدية دوره الطبيعي في هذا المجال.

كنا نريد من المجلس أن يبدأ باتخاذ الإجراءات اللازمة فورا، لأن الأمور – بصراحة – خاصة فيما يتعلق بدرجة معاناة شعبنا التي لا تطاق، لا تسمح بالتباطؤ. بعض أعضاء المجلس رأى أمرا آخر. لقد قيل لنا، بشكل واضح، إن هناك تحركا سياسيا جديا لمعالجة الوضع على الأرض والدفع باتجاه التحرك السياسي، وإن هناك تطورات هامة متوقعة عن قريب. وقيل لنا أيضا إن هناك اجتماعات ستعقد للمجموعة الرباعية، وكذلك للمجموعة الثمانية، وهي اجتماعات قد تسهم إيجابا في التعاطي مع الوضع.

على ضوء كل ذلك، سننتظر لنرى، مع العالم أجمع، ما الذي سيحدث في الأيام القادمة. وإننا نفعل ذلك على أرضية تمسكنا بمسؤوليات مجلس الأمن ودوره الطبيعي وفقا لميثاق الأمم المتحدة وضرورة قيام المجلس بتنفيذ هذا الدور الطبيعي فيما يتعلق بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالعربية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل إسرائيل، وأعطيه الكلمة.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): في الأيام الواقعة بين ٣٠ آذار/مارس و ٤ نيسان/أبريل أصدر المجلس قرارين بشأن الحالة في الشرق الأوسط – ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) – أعاد فيهما، أولا وقبل كل شيء، تأكيد نداءاته السابقة بوقف فعال لإطلاق النار، وفرض مطالب محددة على كلا الطرفين للمساعدة على تحقيق ذلك.

من جانبنا، سحبت إسرائيل قواتها من المدن الفلسطينية، بما في ذلك رام الله؛ وتوصلنا عن طريق التفاوض إلى نهاية سلمية لحصار كنيسة المهد في بيت لحم؛ وأعدنا نشر قواتنا إلى مواقع محيطة بالمراكز السكانية لتمكين القيادة الفلسطينية من بسط سلطتها والوفاء بالتزاماتها. وتلك الالتزامات تتضمن التقيد بوقف فعال لإطلاق النار؛ وإنهاء كل أشكال العنف، والإرهاب والتحريض؛ والتعاون مع المبعوث الخاص – السيد زيني، وتنفيذ خطة عمل تِنِت.

حتى اليوم لا نزال ننتظر أي خطوات تتخذها القيادة الفلسطينية نحو الوفاء بالتزاماتها. ولم يمر يوم واحد منذ إصدار القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) دون محاولة الإرهابيين الفلسطينيين شن هجمات ضد مدنيين إسرائيليين. وفي أيام عديدة، نجحوا في ذلك. وفي الأيام التي فشلوا فيها، كان ذلك فقط نتيجة إجراءات وقائية اتخذتها قوات الأمن الإسرائيلية التي نجحت في إبطال العشرات من محاولات الاعتداء. وما جرى البعض على تسميته بـ ''اجتياحات'' هي في الحقيقة أعمال وقائية أنقذت أرواحا بريئة لا تحصى. والمشاركون في الحرب ضد الإرهاب يعرفون أنهم، لكي ينجحوا في مكافحة الإرهابيين، يجب عليهم أن يطيحوا بالإرهابيين قبل أن يصلوا إلى مراكز السكان المدنيين الذين يستهدفونهم بوحشية.

إن الأثر المدمر للإرهاب الفلسطيني لا يزال مستمرا. في ٥ حزيران/يونيه، قام إرهابي انتحاري فلسطيني يقود سيارة معبأة بالمتفجرات بتفجير نفسه بجوار حافلة للنقل العام للركاب بالقرب من مدينة أفولا الشمالية، مما أدى إلى مقتل ١٧ إسرائيليا وجرح أكثر من ٣٠ فردا. وفي يوم ٢٧ أيار/مايو، فجر انتحاري فلسطيني نفسه عند مدخل مركز تجاري مزدحم في مدينة بيتاح تيكفا الإسرائيلية، مما أدى إلى مقتل إسرائيليتين – طفلة عمرها ١٨ شهرا وجدتها – وإلى جرح أكثر من ٥٠ فردا. وفي يوم ٢٣ أيار/مايو، فجر انتحاري فلسطيني نفسه في وسط مدينة ريشون ليزيون الإسرائيلية، مما أدى إلى مقتل إسرائيليين وجرح أكثر من ٤٠ فردا آخرين. وفي اليوم نفسه، حاول إرهابيون فلسطينيون تفجير ناقلة عند منشأة لتخزين البترول والغاز في بي – غليلوت في هرزليا – وهو اعتداء، لو نجح، لأدى،

ليس فقط إلى كارثة مدنية كبيرة، وإنما إلى كارثة بيئية شديدة أيضا. وفي يوم ٧ أيار/مايو، فجر انتحاري فلسطيني بالقنابل نفسه في قاعة للبلياردو مزدحمة بالرواد في ريشون ليزيون، مما أدى إلى مقتل ١٥ إسرائيليا وجرح حوالي ٦٠ آخرين. وفي تاريخ ٢٧ نيسان/أبريل، دخل ثلاثة إرهابيين فلسطينيين في مجمع عادورا، وذهبوا من باب إلى باب، ودخلوا المساكن الخاصة وفتحوا النار على من بداخلها. وقد قتل الإرهابيون دانييل شيفي وعمرها خمس سنوات، بينما كانت مستلقية في سريرها، وثلاثة مدنيين إسرائيليين آخرين.

إن القائمة الطويلة والمأساوية مستمرة. وحدث في مرات كثيرة أن قوات الرئيس عرفات كانت هي المسؤولة. وفي مناسبات أخرى، كان المسؤول منظمات وأفرادا معروفين بأنشطتهم الإرهابية، طالبت إسرائيل تكرارا بإلقاء القبض عليهم، ولكنهم يستمرون في التجوال بحرية في الشوارع ومتروك لهم الحبل على الغارب لتخطيط الهجمات وشنها حسبما يتراءى لهم. وهذه الحالة مستمرة على الرغم من وجود عشرات الآلاف من أفراد الأمن الفلسطينيين الذين يملكون كل القدرة على إحالة هؤلاء إلى العدالة، ومن واجبهم أن يفعلوا ذلك.

بل إنه في مناسبات أخرى صدر الإرهاب عن أنظمة أخرى خارجة عن حدودنا. فحكومة سوريا، التي يتولى ممثلها الدائم رئاسة المجلس في الوقت الحاضر، ماضية في مساندة وتشجيع أعمال العنف ضد المدنيين الإسرائيليين. ومنظمة الجهاد الإسلامي الإرهابية التي أعلنت مسؤوليتها عن تفجير ٥ حزيران/يونيه، في بيان أصدرته رئاسة المنظمة في دمشق، إنما هي واحدة من منظمات إرهابية عديدة مقرها في العاصمة السورية. وإرهابيو حزب الله المتمركزون في جنوب لبنان، بموافقة ومساندة النظام السوري، ماضون في شن هجمات عبر الحدود، بما ينتهك مباشرة قرارات المجلس. وتمجيد الهجمات الانتحارية سمة مألوفة في الخطب السياسية، كما جاء مثال عليها في إذاعة راديو دمشق بتاريخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢؛ فقد ذكرت محطة الإذاعة المذكورة [''إن الهجمات الانتحارية الرائعة الخاصة التي قام بها بعض أبناء الأمة الفلسطينية إنما هي إعلان عملي أمام العالم كله عن طريقة تحرير الأرض العربية الفلسطينية من الاستعمار الإسرائيلي''.]

إن مثل هذه الأنشطة تشهد على امتهان سوريا البالغ لأحكام القانون الدولي ولأهداف المجلس والمجتمع الدولي ضد الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك تميط تلك الأنشطة اللثام عن التضاد غير المحتمل بين طبيعة تبني الجمهورية العربية السورية للإرهاب وممارستها إرهاب الدولة، وبين عضويتها في المجلس، ناهيك عن رئاستها له.

والامتهان السوري لا يقف عند تبني سوريا للإرهاب الفلسطيني. فإن إزدراءها للقيم البشرية الأساسية يمتد إلى احتلالها وسيطرتها الأجنبية على لبنان كذلك. ففي هذا المحفل وفي غيره قامت سوريا مرارا وتكرارا باتهام إسرائيل بارتكاب جرائم حرب. إن هذا الادعاء الشنيع لا يمكن أن يمحو لحظة واحدة من الذاكرة الجماعية للمجتمع الدولي جرائم الحرب الحقيقية وأعمال القتل الجماعي التي ارتكبها النظام السوري ضد مواطنيه في مدينة حماة عام ١٩٨٢. إن الإسرائيليين - وقد راعهم تصرف الحكومة السورية وعرقلتها طريق السلام في المنطقة وتقويضها جميع جهود المصالحة بين اسرائيل وجيرانها - يزيد من روعهم. أن المجتمع الدولي قد عهد إلى تلك الحكومة بتولي زمام عمل مجلس الأمن دفاعا عن السلم والأمن الدوليين. والأعضاء المسؤولون من المجتمع الدولي الذين يودون حقا أن يروا خاتمة سلمية للصراع في منطقتنا يجب أن يقتضوا أن توقف سوريا فورا مساندتها للمجموعات الإرهابية التي توفر لها ملجأ آمنا في أراضيها وأن تفي بدقة بالتزاماتها الدولية الناشئة عن قرارات المجلس.

إني لا أعتقد أن من نافلة القول أن ننوه من جديد بأن إسرائيل قد اتخذت تدابير واسعة النطاق تنفيذا لالتزاماتها بموجب القرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). فلا يقتضي الأمر إلا أن يمارس المرء أدنى قدر من التفحص وأن يفتح إحدى الجرائد ليرى أن الفلسطينيين لم يخطوا ولو خطوة واحدة، وأن الرئيس عرفات لا يزال عليه أن يرفع إصبع لمحاربة الإرهاب.

هذا هو سبب وجودنا في الورطة الحالية. لقد كان ذلك متوقعا جزئيا. فخلال معظم شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، كان الانتباه مركزا كله على كفالة امتثال إسرائيل لقرارات المجلس، بينما أفلح الفلسطينيون في تحويل الأنظار عن عدم اتخاذهم حتى أقل الخطوات لإنهاء حملة الإرهاب، وذلك بالتقول بمزاعم كاذبة ومضللة إلى أبعد حد. وبدلا من أن نجعل الجانب الفلسطيني مسؤولا عن تضليل المجلس عن عمد وامتهان قراراته، يبدو أننا اليوم ماضون في مسلك التفحص الشديد لأفعال إسرائيل بينما نتجاهل عمدا أفعال الفلسطينيين. إن النفاق الفلسطيني قد بلغ شأوا لم يسبق له مثيل بحادثتين لا تصدقان وقعتا خلال الأسبوعين الماضيين. وقعت الحادثة الأولى في رام الله، حيث أن القوات الإسرائيلية، بعد انقضاء مجرد بضعة أسابيع على نشر البرهان المدعم بالوثاق الذي يثبت المساندة المالية والسوقية التي يسديها موظفون كبار في السلطة الفلسطينية لإرهابيين معروفين، اكتشفت معملا للمتفجرات مملوكا للقوة ١٧، وهي قوة الأمن الشخصية للرئيس عرفات. واكتشف في المبنى أكثر من عشر شحنات تفجيرية قوية، في مختلف مراحل الإنتاج، ومعها أكياس من المتفجرات واكتشفت في المبنى وثائق وسترات يرتديها أفراد الجيش الإسرائيلي. وإن المراقب الدائم عن فلسطين في رسالته إلى الأمين العام بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أجاب بإدانة شديدة العبارة، ليس للنية الواضحة لدى العناصر الفلسطينية الرسمية بأن تشن هجمات إرهابية على المدنيين الإسرائيليين، بل للعملية الإسرائيلية التي أحبطت تلك الخطة. فهل يمكن أن يوجد برهان أشد إدانة من أن القوى ذاتها المكلفة بمحاربة الإرهاب الفلسطيني إنما تقوم ببناء وتشغيل معامل للمتفجرات للفلسطينيين القائمين بتفجيرات انتحارية؟

وعلى رغم احتجاجات المراقب الدائم عن فلسطين، فإن اكتشاف المتفجرات يؤكد ضرورة اتخاذ تدابير لحماية المواطنين الإسرائيليين من تهديد الهجمات الإرهابية. ومن المؤسف أن الشيء الوحيد الفاصل بين التفجير الانتحاري الفلسطيني القادم وبين ضحاياه من الإسرائيليين إنما هو التدابير الوقائية التي تتخذها قوى الأمن الإسرائيلية.

والواقعة الثانية هي دعوة الرئيس عرفات التي لا تصدق إلى حماس والجهاد الإسلامي إلى المشاركة في حكومته. إن هاتين المنظمتين – المعترف دوليا بأنهما منظمتان إرهابيتان ملتزمتان بتدمير دولة إسرائيل ومكرستان لقتل المدنيين الإسرائيليين الأبرياء على أوسع نطاق ممكن، ومعارضتان بالكامل لأية تسوية سلمية للتراع في الشرق الأوسط – كان ينبغي تفكيكهما وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الأطراف وطبقا لقرارات مجلس الأمن. وبدلا من أن يقوم الرئيس عرفات بإلقاء القبض على زعماء المنظمتين ومصادرة أسلحتهما – كما هو واجب عليه – أضفى شرعية لم يسبق لها مثيل على المنظمتين بمعاملتهما كشريكين سياسيين مقبولين.

وعلى الرغم من أن هاتين الحادثتين يتعذر تصديقهما، إلا أنهما لا تدعوان تماما إلى الدهشة. فالرئيس عرفات يظل كما كان دائما محشورا بين تاريخه في الإرهاب وتطلعه إلى أن يكون رجل دولة. وهو يزعم أنه يشارك في جني ثمرة السلام، غير أنه يتغذى على ممارسة الإرهاب. وهذه الازدواجية هي خطر داهم على الفلسطينيين

والإسرائيليين على السواء، إذ تسمح لشبكات الإرهاب أن تترعرع بينما تقوض إيمان الشعبين في إمكانية السلام.

وفي ظل مثل هذه الظروف ماذا تتوقع الزعامة الفلسطينية والمجتمع الدولي منا أن نفعل؟ هل من المفروض أن نجلس بلا حراك نشاهد إرهابيين معروفين يجولون بحرية في الشوارع، وهم يخططون لقتل الإسرائيليين؟

هل يفترض أن نقف مكتوفي الأيدي في حين أن تلك القوات التي يفترض أنها تكافح الإرهاب هي التي تمارس الإرهاب؟ هل نتغافل ببساطة عن حقيقة أن القوات الخاضعة لسيطرة الرئيس عرفات تصنع الأسلحة والمتفجرات في حين أنه يدين أفعالها بمكرٍ في وسائط الإعلام؟

بطبيعة الحال، لا يمكننا. ومع ذلك، فإننا لم ننس أن على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يجدوا في نهاية المطاف وسيلة للعيش معا في سلام. وهذا هو الاعتبار الذي لا يزال يُلهم قدرا من ضبط النفس الإسرائيلي. إننا لم نرد عقب العملية الانتحارية التي قتلت ١٥ شخصا في ريشون ليزيون كيما نتيح للمبادرات الدبلوماسية البازغة فرصة للنجاح. وقد رحبنا بجهود أطراف مسؤولة، بما في ذلك المجموعة الرباعية، للمساعدة على إعادة إسرائيل والفلسطينيين إلى مسار بناء.

إن إسرائيل تتمسك بأن جميع جوانب قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) يجب تنفيذها معا، بما في ذلك وقف فعال لإطلاق النار تدعمه خطوات حقيقية من جانب الفلسطينيين لإنهاء الإرهاب، والتعاون مع الجنرال زيني في تنفيذ خطة تنيت وتقرير ميتشيل، الذي لا يزال الجانب الفلسطيني يرفضه رغم أن إسرائيل قد قبلته. وفي غيبة التنفيذ الكامل والدقيق لقرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، بما في ذلك كل الخطوات الضرورية المطلوبة من الطرفين، لن نتمكن من تهيئة الظروف الملائمة التي يمكن في ظلها للأطراف أن تعود إلى عملية سياسية، كما يدعو إلى ذلك مجلس الأمن.

ولسوء الطالع، إن القيادة الفلسطينية ليست وحدها التي تشجع القتل العمد للمدنيين الإسرائيليين. فالإرهاب، سواء ألهمته سوريا أو نفذه الفلسطينيون، لا بد من مقاومته بلا هوادة وبلا شروط، وإلاَّ فإن كل جهودنا ستذهب هباء.

الرئيس (تكلم بالعربية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل البحرين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم بخالص الشكر على تلبيتكم السريعة لطلب المجموعة العربية، التي أتشرف بترؤسها هذا الشهر، بعقد هذه الجلسة، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح في إدارة أعمال المجلس خلال شهر حزيران/يونيه الحالي. كما لا يفوتني أن أشكر الممثل الدائم لسنغافورة على إدارته الحكيمة لأعمال المجلس خلال الشهر السابق.

تواصل القوات الإسرائيلية اجتياح المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية واحتلال المدن والقرى وقتل الأبرياء من الأطفال والشيوخ والشباب والنساء. وبعد ارتكابها هذه الجرائم، تنسحب هذه القوات من المدن وتعاود احتلالها من جديد تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. لقد أصبح احتلال المدن والقرى يتكرر بشكل يومي حتى اعتاد العالم على سماع مثل هذه الأخبار. بل إن وسائل الإعلام لم يعد يهمها ذلك.

قبل أيام قليلة، كما تعرفون، أعادت قوات الاحتلال الإسرائيلية احتلال أجزاء من أراضي السلطة الفلسطينية، منها مدينة رام الله، المقر المؤقت للرئيس الفلسطيني، حيث شنت غارة وهجوما على مقر السيد عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، واستخدمت قذائف الدبابات التي فجرت ثلاثة

مبان من المجمع الرئاسي، وطالت الأضرار من جراء ذلك القصف غرفة نوم الرئيس، الأمر الذي يدل على أن قوات الاحتلال عرضت حياة الرئيس الفلسطيني للخطر الفعلي.

وبعد ذلك بخمسة أيام، اجتاحت قوات الاحتلال رام الله للمرة الثانية وحاصرت أيضا مقر الرئيس عرفات قبل ساعات من لقاء الرئيس جورج بوش مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، في إشارة على ما يبدو إلى رغبة الاحتلال الإسرائيلي في تعطيل الإصلاحات الجارية داخل السلطة الفلسطينية، خصوصا وأنه يأتي بعد يوم من تشكيل الحكومة الفلسطينية التي كان مقررا لوزرائها تأدية القسم أمام الرئيس الفلسطيني في مقر الرئاسة الذي حاصرته قوات الاحتلال الإسرائيلي في ذلك اليوم.

لقد تسببت قوات الاحتلال في تدمير البنية التحتية لأراضي السلطة الفلسطينية، وتشريد الآلاف من السكان الذين أصبحوا لا يجدون مأوى. ومع ذلك، تستمر الهجمات الشرسة ضد المدنيين الفلسطينيين والمدن الفلسطينية كل يوم وبشكل معتاد، حيث تقتحم القوات الإسرائيلية المدينة وتنسحب منها في نفس اليوم، أو اليوم الذي يليه بعد أن تتسبب في إحداث كثير من الدمار. إن هذه الأعمال المتكررة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية داخل أراضي السلطة الفلسطينية لا تجد من يوقفها. إن العالم يشاهد ذلك، ويشاهد هدم المنازل أحيانا على رؤوس ساكنيها، ولا يحرك ساكنا. إن مجلس الأمن مطالب اليوم، أكثر من أي يوم مضى، بالقيام بمسؤولياته المنوطة به لوقف هذه الاعتداءات على شعب أعزل احتلت أرضه وأصبح لاجئا في بلده.

إن العدوان والحصار الذي فرضه الجيش الإسرائيلي على الرئيس ياسر عرفات ومقره في رام الله محاولة أخرى من محاولات القوات القائمة بالاحتلال لتقويض وهدم كل السبل المؤدية إلى إقرار سلام عادل وشامل في المنطقة، وهي رسالة في غاية الخطورة بعث بها رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى العالم، مفادها أنه لا سلام ولا أمان إلاّ لإسرائيل، بدليل أنه يريد إضعاف السلطة الفلسطينية والحيلولة دون ترتيب بيتها من الداخل، والحيلولة بالتالي دون الدخول في مفاوضات جادة من أجل قيام الدولة الفلسطينية التي حدد معالمها قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الصادر هذا العام.

في ظل استهانة الحكومة الإسرائيلية بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتي كان آخرها القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) الذي أكد على جملة أمور منها وقف العنف واستئناف عملية السلام، والقرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، الذي طالب بتنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) بعد امتناع الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذه وعدم تطبيقها القرارات السابقة، والقرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) الذي رحب بمبادرة الأمين العام لإنشاء فريق تقصي الحقائق لما حدث في مخيم جنين، والتي لم تر النور، والتي ما زال يتعين على إسرائيل أن تنفذها، فإننا نستطيع القول هنا إن المجلس يتحمل مسؤولية خاصة عن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وبما أن إسرائيل لا تزال ترتكب هذه الأعمال، بما فيها جرائم الحرب وإرهاب الدولة، فإنه أصبح لا بد من تدخل المجلس بشكل فوري لوضع حد لهذه الأعمال اللامسؤولة. وذلك عن طريق الطلب إلى الحكومة الإسرائيلية تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة. كما أن على المجتمع الدولي كذلك أن يدين بقوة الأعمال الإسرائيلية الأخيرة التي هدفها تدمير السلطة الفلسطينية للحيلولة دون تحقيق تسوية نهائية بين الجانبين توقف نزيف الدم الذي طال أمده.

الرئيس (تكلم بالعربية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي على القائمة، أود أن استرعي الانتباه إلى أنني أعتزم أن أعطي الكلمة أثناء مناقشاتنا هذا اليوم على النحو التالي. اثنان من أعضاء المجلس وثلاثة من غير أعضاء المجلس

بالتناوب. وبالتالي يكون المتكلم التالي المسجل على قائمتي من أعضاء المجلس هو ممثل النرويج.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تستمر دورة العنف في الشرق الأوسط بلا هوادة. ويتزايد مرة أخرى عدد الهجمات الإرهابية التي تشنها المنظمات الفلسطينية المتطرفة، وهو ما يقوض جهود السلام. يجب أن تبذل السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني جهودا جديدة لوقف الهجمات الإرهابية. ولقد تسببت عملية ''الدرع الدفاعي'' وعمليات الإغلاق الإسرائيلي المشددة في تدمير المؤسسات الفلسطينية العامة والاقتصاد الفلسطيني. ولا تزال إسرائيل تقوم بعمليات عسكرية داخل المناطق ''ألف''. علاوة على ذلك، هناك افتقار إلى المبادرات السياسية من الطرفين تهدف إلى البدء في حوار سياسي. ومن ثم فإن الآفاق قاتمة، ويوجد احتمال واضح بحدوث المزيد من التدهور في الحالة بمجملها.

وبصفة النرويج رئيسة اللجنة المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين فهي قلقة بصفة خاصة إزاء تأثير عمليات الإغلاق والقيود الآخذة في التشدد على الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني. إن هذه التدابير تجعل من المستحيل تقريبا إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية وتنفيذ الإصلاحات اللازمة داخل السلطة الفلسطينية. علاوة على ذلك فهي تعيق بشكل خطير العمل الفعال لجهاز الأمن الفلسطيني، بما له من أهمية في مكافحة الإرهاب.

كذلك يساورنا بالغ القلق من الخطط الجديدة المتعلقة بنقل الأشخاص والبضائع في المناطق الفلسطينية التي تهدف إلى معالجة الشواغل الأمنية الإسرائيلية. ورغم تقديرنا لشواغل إسرائيل الأمنية فإننا يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن التركيز على الأمن وحده لن يحل الصراع ولن يفضي بالتالي إلى تحسين الأمن.

إن تطبيق هذه التدابير المشددة لن يمنح الشعب الإسرائيلي الأمن الدائم الذي يحتاجه ويستحقه. بل إنه سيؤدي إلى: المزيد من التدمير للمجتمع والاقتصاد الفلسطيني؛ والمزيد من مضاعفة التدهور الحاد في الاقتصاد الفلسطيني، الذي يوشك بالفعل على الانهيار؛ والمزيد من تعقيد أو منع الإيصال السريع للبضائع الأساسية والعاجلة؛ والمزيد من عرقلة الإيصال الفعال للخدمات من قبل السلطة الفلسطينية، مع إلقاء عبء أكبر على عاتق المجتمع المانح؛ وأخيرا، ولكن ربما كان الأهم، الإسهام في زيادة حدة مشاعر الريبة بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وزعمائهما.

وبالرغم من الحالة القاتمة على أرض الواقع يوجد توافق آراء دولي متزايد حول طريق المضي قدماً ومعايير التسوية النهائية. ويعطينا ذلك سببا للتفاؤل المشوب بالحذر. والعناصر الرئيسية لنقطة الانطلاق نحو ما نرى أنه سيصبح في نهاية المطاف الوضع النهائي يجب أن تكون مفاوضات الوضع النهائي في طابا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وخطة سلام مؤتمر قمة جامعة الدول العربية، وقرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢). علاوة على ذلك، يكتسي استمرار قيادة الولايات المتحدة والأعضاء الآخرين في اللجنة الرباعية الأهمية في تنسيق وتعزيز جهود السلام الدولية.

وفي هذا الصدد، ترى النرويج أن عقد مؤتمر سلام دولي يمكن أن يكون واحدة من خطوات عديدة في العملية المقبلة. ولكي يقدم المؤتمر إسهاما كبيرا في عملية السلام يجب أن يكون الإعداد له جيدا ويجب أن توضع له أهداف واقعية. ونحن نشعر بأن نهجاً متوازيا ثلاثي الأضلاع، يركز على القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية، هو الطريق

السليم للمضي قدماً. وسيكون المؤتمر مجرد بداية لعملية ينبغي أن تفضي إلى استئناف مفاوضات حقيقية حول الوضع النهائي. والنرويج من ناحيتها، بصفتها رئيسة اللجنة المخصصة للاتصال، مستعدة لدعم عقد مؤتمر سلام نهائي بأية طريقة ممكنة.

إلا أن الرغبة القوية للمجتمع الدولي في المساعدة على إيجاد تسوية نهائية لا يمكن أن تحل محل الجهود الذاتية للطرفين. إننا نرحب بالتحركات الفلسطينية الحذرة لإصلاح وتعزيز مؤسساتها، إلا أنه ما زالت هناك حاجة واضحة إلى قيادة أقوى لمكافحة الهجمات الإرهابية. والانسحاب الإسرائيلي ليلة أمس من رام الله أمر مرحب به، لكننا نحث إسرائيل على تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) على الفور والانسحاب بالكامل من جميع المناطق التي أعيد احتلالها. كما أننا نطالب الطرفين بإحياء الحوار السياسي، بدون شروط مسبقة، بغية التوصل إلى تسوية نهائية. ونخشى أنه، بدون استئناف هذا الحوار، سيبقى خطر حدوث تدهور حاد ماثلا بوضوح.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): بوصف بلغاريا بلدا منتسبا إلى الاتحاد الأوروبي فهي تؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل إسبانيا الدائم بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي.

ينتاب بلغاريا قلق بالغ إزاء الحالة في الشرق الأوسط. فبالرغم من توقعات المجتمع الدولي ظل العنف مستمرا على نطاق واسع بشكل غير مقبول، وتظل الجهود المبذولة لخفض هذا العنف إلى درجات أكثر قبولا غير فعالة.

ويتولد التوتر بصورة رئيسية من الأعمال الإرهابية التي ترتكب ضد المدنيين الإسرائيليين ومن استعمال القوة بصورة غير متناسبة في الأراضي المحتلة. ونحن حاليا نواجه حلقة مفرغة، يتهم فيها كل من الطرفين الطرف الآخر ولا يغتنم أي منهما الفرص التي يتيحها لهما المجتمع الدولي وقرارات مجلس الأمن بوجه خاص، لعكس اتجاه الحالة واستئناف عملية السلام.

وتدين بلغاريا بقوة الهجمات القاتلة التي يشنها المفجرون الانتحاريون الفلسطينيون، ويحزننا أن نلاحظ أن هذه الهجمات قد بدأت تعتبر أمرا اعتياديا أو حتى روتينيا. إلا أن هذه الهجمات الانتحارية لا تؤدي إلا إلى إبعاد الفلسطينيين عن هدفهم الرئيسي المتمثل في العيش في دولتهم الخاصة بهم.

وسيكون من العسير اعتبار السلطة الفلسطينية جارا وشريكا صالحا طالما أن السكان المدنيين الإسرائيليين لا يزالون يعيشون في ظل ظروف من انعدام الأمن المتزايد الذي يؤثر في بقائهم ذاته.

وتعتقد بلغاريا اعتقادا جازما بأن أي رد بالقوة من جانب الجيش الإسرائيلي ينبغي أن يوزن ويوجه بعناية، لأنه إذا لم يتم ذلك، فسوف يشتد إغراء مواجهة القوة بالقوة أكثر فأكثر.

وينبغي تعزيز وتوطيد السلطة الفلسطينية لا تدميرها. ونأمل في أن يتيح ذلك بمرور الوقت – ليس بعيدا جدا من الآن – للسلطة الفلسطينية أن تصبح شريكا لإسرائيل في السعي لتحقيق السلام.

وتشيد بلغاريا بالمبادرات التي يتخذها المجتمع الدولي وترمي إلى تخفيف حدة التوتر وإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وإننا في هذا الصدد، نقدر الجهود التي يبذلها خافيير سولانا ووليام بيرنز وجورج تينيت. صحيح أن جهودهم لم تثمر حتى الآن أي نتائج ملموسة. إلا أننا لا نزال مقتنعين بأنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا من خلال جهود المجتمع الدولي ومجموعة الأربعة ومجلس الأمن.

وإن الإرادة السياسية لكل من طرفي الصراع، في التحليل النهائي، هي التي ستساعد المجتمع الدولي على مساعدهما.

واسمحوا لي أن أوضح موقف بلغاريا من بعض المشاكل المحددة في الصراع في الشرق الأوسط.

ترحب بلغاريا بفكرة إجراء انتخابات حرة وديمقراطية ومنظمة جيدا في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية. ومن المرجح جدا أن تؤدي هذه الانتخابات إلى تعزيز مشروعية السلطة الفلسطينية وتيسير عملية السلام.

وتؤكد بلغاريا من جديد أنه ينبغي عدم تقييد حق ياسر عرفات في التنقل بحرية في جميع أنحاء الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

وتجعل الحالة السائدة اليوم من العسير تحقيق وحدة العمل من جانب الفلسطينيين، وتعزز مواقف الذين يعملون من بينهم ضد عملية السلام من خلال أعمال غير مسؤولة وغير عقلانية.

وترحب بلغاريا بأية مبادرة قد تساعد على تخفيف حدة التوتر في المنطقة، بما في ذلك عقد مؤتمر رفيع المستوى، مما يتيح وضع حد للعنف واستئناف عملية السلام.

وتعمل بلغاريا ما في وسعها لكي تظل على اتصال مع الأطراف المعنية بالصراع. وأود في هذا الصدد، أن أحيط المجلس علما بأن نائب رئيس وزراء إسرائيل ووزير خارجيتها السيد شيمون بيريز، سيزور صوفيا في ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه وستستقبله أعلى السلطات في بلدي.

وتؤيد بلغاريا الفكرة الواردة في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢): وهي رؤية منطقة حيث تعيش دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. هذا هو أساس سياستنا وأساس جهودنا هنا في المجلس.

الرئيس (تكلم بالعربية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل جمهورية مصر العربية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): يجتمع مجلس الأمن اليوم مرة أخرى للنظر في الوضع المأساوي والحزين الذي تشهده الأراضي المقدسة في فلسطين وفي علاقات الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. ويرغب وفد بلادي تناول الموضوع من خلال عدة نقاط وهي التالية.

أولا، ما زالت مصر تؤكد أن استخدام القوة المسلحة لمحاولة كسر إرادة المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي لأراضي شعب فلسطين أو استعمار هذه الأراضي من قبل مستوطنين قادمين من إسرائيل أو من أنحاء العالم الأخرى هو استخدام أهوج لن يحقق أبدا أهداف إسرائيل أو يوفر الأمن الدائم لمواطنيها.

وثانيا، إن جوهر النزاع الحالي بين إسرائيل وفلسطين هو استمرار إسرائيل وتمسكها باحتلالها لأراضي فلسطين وسائر الأراضي الأخرى التي تم احتلالها منذ يوم ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧. كما أن التوصل إلى تسوية عادلة ونهائية لهذا النزاع يتطلب كشرط أساسي تحقيق انسحاب إسرائيل من تلك الأراضي. كذلك فإن أعمال العنف المتبادل التي تقع حاليا لن تنتهي طالما بقي هذا الاحتلال الذي يمثل العنف في أعلى درجاته اللاإنسانية واللاأخلاقية.

وثالثا، إن كل محاولات الالتفاف حول التسوية السلمية أو تعطيلها من خلال المناورات والألاعيب المختلفة لن تجدي. وسوف يقف المجتمع الدولي يطالب بإنهاء الاحتلال ووقف الاستيطان وفرض التزام إسرائيل بالتعامل مع الأراضي المحتلة وسكانها في إطار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لمعاملة المدنيين في أوقات النزاع المسلح واحتلال الأراضي. ولن تجدي إسرائيل أية محاولات للتشكيك في

مبادئ التسوية التي أجمع عليها المجتمع الدولي منذ اتخاذ مجلس الأمن لقراره ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، والذي نعلم بالمحاولات الإسرائيلية المستمرة لإثارة الشكوك حوله وهي محاولات لا تستحق الرد عليها.

فالقرار يؤكد عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير من خلال الحرب، وبذلك فهو يطالب إسرائيل بالانسحاب من هذه الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧. وكان هذا هو نفس المفهوم الذي دُعي على أساسه لانعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، عندما أوضح الجميع اتفاقهم على مرجعية ومبدأ ''الأرض مقابل السلام''.

وفي هذا السياق لم يكن من المستغرب محاولات البعض في إسرائيل الادعاء بأن الأراضي المحتلة هي أراض متنازع عليها. وفي هذا السياق، فإن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لم يشر إلى ذلك المنطق المعوج والمضلل من قريب أو بعيد. كما أن هذا المجلس استصدر أكثر من قرار على مدى السنوات والعقود الماضية يؤكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ورابعا، إن التسوية التي ينبغي أن تتحقق للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني يجب أن تتضمن اقتناعهما بأن الأمن لن يتحقق من خلال الاحتلال أو محاولات القسر والإذلال أو غير ذلك من تصرفات. كما أن الأمن لا يمكن أن يتحقق من خلال استعمار الأراضي الفلسطينية لإرضاء نزعات أو اتجاهات في إسرائيل سواء تحت دعاوى الأمن أو الحقوق الدينية أو الجغرافية وغيرها. بل إن الأمن الحقيقي الدائم يمكن أن يتحقق دوما من خلال توفير الثقة وبنائها، ومن خلال إقامة الجسور والاتصالات وحسن الجوار والتكافؤ والمساواة.

وخامسا، إن الشعب الفلسطيني هو الجهة الوحيدة المناط بها اختيار من يمثلها. وبالتالي فإن شرعية القيادة الفلسطينية تنبع من الاختيار الحر للشعب الفلسطيني وليس أي مرجعية أخرى أيا كانت الجهة التي تقف وراءها.

وسادسا، إن مصر ترى أن هدف تحقيق السلام في الشرق الأوسط يمر حاليا بمنعطف حاد يستوجب قيام كل أطراف المجتمع الدولي، وبخاصة الفاعلة منها، ببذل كل الجهود من أجل توفير المناخ المناسب لإعادة بناء الثقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، والعودة، مرة أخرى، إلى المفاوضات السياسية الصادقة التي تستهدف التوصل إلى تسوية شاملة ونهائية.

ونحن على اقتناع بأن ذلك يتطلب (١) السعي إلى إعادة الثقة المفقودة بين الطرفين من خلال مجموعة إجراءات وخطوات منها، على سبيل المثال وليس الحصر، إنهاء إسرائيل الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني والمدن الفلسطينية؛ ووقف كل الاختراقات لهذه المدن، وأن تسحب إسرائيل قواتها إلى أوضاعها السابقة لتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛ وأن توقف الاغتيالات والأنشطة الاستعمارية وغير ذلك من نشاطات مخربة. كما أن المطلوب أن توقف كل أعمال العنف الذي يسود حاليا العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية.

اعتراف الأطراف المتنازعة، وبمساعدة كل القوى الدولية صاحبة الاهتمام بتوفير الاستقرار والسلم لهذا الإقليم، بأن أهداف التسوية النهائية والعادلة ستتم من خلال تأمين حق الفلسطينيين في إقامة الدولة الفلسطينية القابلة للبقاء، وعاصمتها القدس الشرقية على الأرض الفلسطينية التي احتلت منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ وكذلك الاتفاق على توفير الأمن المتكافئ لكل من دولة فلسطين ودولة إسرائيل اللتين ينبغي أن تعيشا في حسن جوار وداخل حدود آمنة

ومعترف بها لكليهما، وذلك في إطار ترتيبات أمنية وقانونية متفق عليها.

أن هذه التسوية المطلوبة، وفي إطار اقتناع كل الأطراف بأهدافها المتكاملة والنهائية، ينبغي أن يتم التوصل إليها طبقا للمرجعيات المتفق عليها، وفي مقدمتها مبادئ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وأسس مؤتمر مدريد، والمبادرة العربية الصادرة عن قمة بيروت. كما أنه يجب التأكيد، في هذا السياق، على الأهمية الحيوية التي توليها بلادي لمسألة الإطار الزمني لتحقيق هذه التسوية المتكاملة، والضمانات المؤكدة لعدم عرقلتها في إطار عملية تنفيذها. ونؤكد هنا على أهمية هزيمة الاتجاهات التي تسعى للإبقاء على الأوضاع الحالية، أو تلك التي تسعى إلى التحرك فقط في إطار تسويات مؤقتة ذات مدى زمني ممتد، والتي تستهدف في الحقيقة الإبقاء على النزاع دون حل، وعلى استمرار العنف دون أمل في توقفه.

إن تأمين استقرار هذه التسوية يتطلب توفير أكبر قدر من الدعم الاقتصادي للفلسطينيين لإعادة بناء قدرات مؤسساتهم والبنية الأساسية لمجتمعهم، وهي مسألة نثق بأن المجتمع الدولي سيأخذها بقوة في حسبانه.

وسابعا، أن مصر تتمسك بهدف تحقيق السلام الشامل والدائم، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، والعمل على توفير الأمن للجميع، وعدم السماح لأي طرف بالإفتئات أو الاعتداء. إلا أننا ومثلما قال الرئيس مبارك في كامب ديفيد في ٨ من الشهر الجاري.

”إنه يجب أن يظل في أذهاننا أن هناك قوى تفتقد الاقتناع بهذه الرؤية، وستظل تسعى لإعاقة مجهوداتنا للتحرك نحو التسوية النهائية الشاملة، إلا أن سبيلنا في التصدي لأعداء السلام هو المضي قدما بشجاعة وإصرار في عملية السلام لنبعث الأمل من جديد للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، ولمستقبل يعمه الرخاء والاستقرار بعيدا عن شبح العنف والمواجهة“.

وسوف تمضي بلادي في هذا السبيل. ونأمل، ونتوقع أن تقوم كل القوى القادرة وذات التأثير بتحمل مسؤولياتها هي الأخرى. ولا شك في أن مجلس الأمن بكل أعضائه، وبخاصة القوى الرئيسية دائمة العضوية فيه، تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالعربية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلدي أن يراكم، سيدي الرئيس، تترأسون مجلس الأمن هذا الشهر. ونود أن نشكركم، في هذه المرحلة المبكرة من رئاستكم، على عقد هذه الجلسة للمجلس للنظر في الحالة الخطيرة في فلسطين. ونود أيضا أن نعرب عن التحية للسفير كيشوري محبوباني، ممثل جمهورية سنغافورة، على الطريقة الفعالة التي أدارت بها سنغافورة أعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو المثقل بالأعمال.

ويعرب وفد بلدي عن التقدير للبيان الذي أدلى به من قبل السفير القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين. ونحن نتفق اتفاقا تاما مع تحليله للحالة الراهنة والدور الذي يؤديه السيد شارون في تهيئة الحالة لخدمة أهداف استراتيجية معينة واضحة للجميع الآن.

وماليزيا تدين إعادة احتلال نابلس، وبيت لحم، ومخيمات اللاجئين في بلاطة وفي عسكر، وأيضا الغارات على طولكرم، التي قامت بها القوات المسلحة الإسرائيلية. وندين الهجوم على مقر الرئيس عرفات وحصاره في رام الله بتاريخ ٥ حزيران/يونيه، وهي إجراءات لا داعي لها ولا مبرر لها على الإطلاق ووضعت الرئيس عرفات في خطر

بالغ. ومما يجدر شجبه بالمثل فرض حظر التجول على مدينة رام الله بأكملها والمضايقات المستمرة لسكانها. وكل هذه الأعمال الإسرائيلية الوحشية – حظر التجول، والغارات، والاحتجاز العشوائي للجماهير، وتدمير البنى الفلسطينية، بما في ذلك المنازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة – سببت مشقة بالغة للشعب الفلسطيني. وتلك الأعمال لم تعزز أمن شعب إسرائيل، بل على العكس من ذلك، أثارت انتقاما عنيفا من جانب الجماعات المقاتلة الفلسطينية، التي تخرج عن سيطرة السلطة الفلسطينية، الأمر الذي يفاقم حالة التوتر ويقحم كلا الطرفين في دائرة مستمرة من العنف تمنع الجهود المبذولة نحو حل سلمي.

وينبغي أن يكون واضحا الآن أن القتال الفلسطيني لا يمكن أن تلقى مسؤوليته على الرئيس عرفات الذي أدان باستمرار الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين. والرئيس عرفات لا يزال يلام ويهان، بينما السبب الجذري للقتال الفلسطيني والغضب حيال إسرائيل هو احتلال إسرائيل المستمر للأراضي الفلسطينية، وتوسيعها للمستوطنات غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية، ورفضها المستمر لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

ولقد أدانت السلطة الفلسطينية بوضوح عمليات تفجير القنابل التي وقعت مؤخرا ودحضت اتهام إسرائيل بأنها تعزز الهجمات الانتحارية. والسلطة الفلسطينية أعلنت، أمام الرأي العام الدولي، أنها تعتبر تلك الهجمات ضارة بالقضية الفلسطينية وبالكفاح الفلسطيني وبصورة الشعب الفلسطيني. وبدلا من معاملة الرئيس عرفات بأنه العدو العنيد الذي تتوجب مضايقته وتخويفه عند كل خطوة، بل وحتى إزاحته عن الساحة، كما يتصور بشكل مكشوف، ينبغي لإسرائيل أن تشركه في حوار ومفاوضات بناءين. وينبغي لها أن تفعل هذا لأنه، باعتباره زعيم شعبه المنتخب دون منازع، فإن دوره الهام – بل الذي لا غنى عنه – في الحل النهائي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لا يمكن إنكاره.

وإن عدم ضبط إسرائيل للنفس في أعمالها العسكرية – وهي الأعمال التي تقوم بها وسط جهود دولية لعقد مؤتمر سلام معني بالشرق الأوسط، وأيضا جهود الولايات المتحدة للمساعدة على بناء بنى إدارية وأمنية فلسطينية – يعكس التزامها بالحل العسكري بدلا من الحل السياسي. ومن الواضح تماما للجميع، بمن فيهم الإسرائيليون، أن إنشاء دولة فلسطين مستقلة ذات سيادة هو في نهاية الأمر مفتاح الحل النهائي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وأن تحقيق تلك الدولة هو مجرد مسألة وقت.

ومواصلة إنكار هذه الحتمية عن طريق السياسات والأعمال التي لن تسفر إلا عن المزيد من الوفيات والدمار وعن الكراهية والأعمال العسكرية بين الجانبين مسألة لا يمكن فهمها، وهذا أقل ما يقال عنها. ومن الغريب على إسرائيل أن تواصل سياستها لجعل الرئيس عرفات عاجزا في الوقت الذي تريد منه أن يعيد تأكيد سلطته وفي الوقت الذي يعتبر دوره، بصفته رئيسا لشعبه، هاما في أية عملية سلام. إن الرئيس عرفات لا يمكن إزاحته أو الاستعاضة عنه بزعيم آخر من اختيار السيد شارون. يجب أن يشرك في حوار جاد بناء، إذا أريد التوصل إلى حل دائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وأي مؤتمر دولي يعقد بغرض حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لن يحقق النتائج المرغوبة بدون المشاركة التامة من زعيم الشعب الفلسطيني المنتخب دون منازع.

ولا يزل وفد بلدي يعتقد أن إيفاد قوة لحفظ السلام أو للمراقبة تكون تابعة للأمم المتحدة أو دولية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة ضروري فورا لمنع تفاقم الحالة على أرض الواقع. فوجود طرف محايد لمنع وقوع المزيد من أعمال

العنف تدبير ضروري، بالنظر إلى الأعمال العسكرية الكثيفة بين الجانبين. وفي ضوء الإحساس بالإحباط واليأس التامين بين الفلسطينيين، فإن استخدام إسرائيل المستمر للقوة الوحشية ضدهم ليس من شأنه سوى زيادة الرغبة في القتال. وبغية نزع فتيل الغضب الذي ظل يتراكم بشكل مفهوم خلال العامين الماضيين، يجب أن يعطى للشعب الفلسطيني أمل متجدد ورؤية للسلام، مع جدول زمني محدد لقيام دولة فلسطينية مستقلة عن طريق وضع خطة عمل واضحة من أجل حل قائم على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومرجعيات مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام.

وإلى أن يتحقق حل نهائي، فإن قلق المجتمع الدولي يجب أن يستمر توجيهه نحو الحالة الإنسانية الكئيبة على أرض الواقع، التي لا تزال تتدهور ويمكن أن تسوء نتيجة لبناء إسرائيل لمنطقة عازلة طولها ٦٨ ميلا بالقرب من جنين وطولكرم ومدن أخرى. ولقد حذر السيد بيتر هانسن المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أن هذه المناطق العازلة من شأنها أن تعوق بشكل خطير عمليات الوكالات الإنسانية أو حتى توقف تلك العمليات. ولا تزال الأونروا ووكالات إنسانية أخرى تواصل الإبلاغ عن مشكلة عدم وصولها إلى الميدان.

ووفد بلدي يدين التدابير التقييدية الجديدة الناجمة عن بلقنة الأراضي، بوجود تسع مناطق مغلقة في الضفة الغربية وأربع مناطق في غزة، وهذا يفاقم المصاعب والمشاق التي يتحملها بالفعل السكان الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولا يزال وفد بلدي يشجع ويؤيد كل الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق حل عادل وشامل ودائم للصراع، ويتطلع إلى النتيجة الناجحة لمبادرات الولايات المتحدة والمجموعة الرباعية وسائر أعضاء المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط. ونواصل حث المجلس على الوفاء بمسؤوليته بالعمل بشكل حازم على تخفيف حدة التوتر وإنهاء دائرة العنف. ويجب على المجلس أن يبعث برسالة واضحة لا غموض فيها إلى إسرائيل مفادها أنه لا يوافق على مواصلة عملياتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني. ولقد حان الوقت لكي يعرب المجلس عن نفاد صبره تجاه إسرائيل لاتباعها سياسات لا تعزز الحوار والتفاوض اللذين يسعى المجتمع الدولي بأسره إليهما، وإنما إلى المزيد من العنف وسفك الدماء اللذين لا يمكن أن يؤديا إلا إلى تكثيف الصراع.

وبما يتجاوز تناول مسألة التفجيرات الانتحارية بالقنابل، يجب على المجلس أن ينظر إلى الصورة من منظور أوسع. وفي هذا الصدد، يجب على المجلس أن يبدأ بتأييد الجهود الرامية إلى حل الصراع إلى الأبد أو أن يؤيدها.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل ماليزيا على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل المملكة المغربية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد محمد بنونة (المغرب) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أقدم لكم تهانئ وفد بلادي بمناسبة رئاسة سوريا الشقيقة لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، معربين عن ثقتنا التامة في نجاح مهمتكم. كما أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالرئاسة المتميزة والفعالة للسيد السفير محبوباني، ممثل سنغافورة خلال الشهر المنصرم.

يعود مجلس الأمن للاجتماع مرة أخرى لمعالجة الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودراسة الوسائل الكفيلة بضمان تطبيق قراراته ذات الصلة بالموضوع.

يجتمع هذا المجلس في خضم أحداث تتعاقب على وتيرة متسارعة تولد لدى المجموعة الدولية المزيد من القلق والخوف على مستقبل هذه المنطقة وشعوبها. ذلك أنه كلما بدت بوادر تهدئة الأوضاع، يعود منطق القوة ليفرض نفسه، في غياب إرادة حقيقية من طرف الحكومة الإسرائيلية لتجاوز مسلسل العنف والعنف المضاد. وهذا ما أدى لحد الآن إلى تأجيل بلورة أو تفعيل المبادرات الصادقة التي أُعلن عنها، والتي من شأنها إعادة إحياء الأمل في استتباب الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط.

وها هي القوات الإسرائيلية تعاود، من جديد، احتلال الأراضي الفلسطينية التي انسحبت منها بالأمس القريب بداية بمدينة رام الله لتشيع فيها الفزع والدمار وتعتقل وترحل من تشاء بدون حسيب أو رقيب، وتحيي لدى سكانها الإحساس باليأس والإحباط، وتجعل حياة الفلسطيني جحيما لا يُطاق. فلا التاجر يستطيع التنقل، ولا العامل يستطيع القيام بعمله وتحصيل قوت عائلته، ولا الطالب يستطيع مزاولة دراسته، ولا المريض يستطيع أن يوفر لنفسه الاستشفاء.

كل هذه الممارسات تعيدنا إلى الواقع والأحداث الأليمة التي شهدتها منذ أقل من شهرين الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما مخيم جنين، الذي نترقب تقريرا بشأنه من طرف السيد الأمين العام لتسليط الضوء عن مدى الخروقات التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في حق المدنيين الفلسطينيين.

إن المآسي شبه اليومية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط تبقى مرتبطة أساسا بواقع الاحتلال الذي ما زالت تفرضه إسرائيل، وفي خرقها السافر للقانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وإلى أن تقتنع الحكومة الإسرائيلية بهذه الحقيقة وتذعن لها، ستبقى حياة المدنيين الأبرياء في فلسطين وإسرائيل معرضة لدوامة العنف وغريزة الانتقام. وهذا ما يجب أن نعمل جميعا على إيقافه.

لقد دأبت الحكومة الإسرائيلية منذ تنصيبها على سلوك سياسة تهدف إلى تقويض السلطة الفلسطينية، والنسف الفعلي لآفاق قيام الدولة الفلسطينية، ومحاولة التملص من مرجعية السلام المتعارف عليها دوليا. وقد بلغ هذا التحدى درجة الترويج والإيحاء للمجموعة الدولية بأن الأراضي التي تحتلها إسرائيل هي مجرد أراض متنازع عليها و لم تعُد أراضي محتلة يستلزم الانسحاب منها.

إن منطقا كهذا يكشف بصفة واضحة النوايا الحقيقية لحكام إسرائيل ومدى استخفافهم بالإرادة الدولية وسلطة مجلس الأمن.

لقد سبق لمجلس الأمن هذا أن أكد مرارا ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ومرجعية قراراته ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) كأساس لسلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. وهو الآن مدعو أكثر من أي وقت مضى للتحرك الجدي من أجل فرض احترام قرارات الشرعية الدولية من طرف إسرائيل حتى لا يترسخ الانطباع بأن إسرائيل فوق القانون.

لعل من المفارقات الغريبة أن تُطالَب السلطة الفلسطينية بضبط الأمن وتفادي وقوع أعمال العنف والقيام بالإصلاحات الدستورية، وهي سلطة محبوسة في مقراتها، تنزل عليها القذائف ويُهان رئيسها ويُمنع وزراؤها من التنقل لأداء مهامهم الرسمية.

إن أمن ومصلحة إسرائيل لا يتحققان عن طريق نسف مصداقية السلطة الفلسطينية ومحاولة تقويضها بل

بالعكس يرتبطان باحترامها ومعاملتها، كما كان الحال في الماضي كشريك في بناء السلام.

وحتى تقوم هذه السلطة بدورها هذا، يستوجب على المجموعة الدولية توفير المساعدة الضرورية والعاجلة لها لبناء ما هدمته الغارات الإسرائيلية، وإعادة الانتعاش في الاقتصاد الفلسطيني، وتقوية هياكله حتى يضمن ضروريات العيش للشعب الفلسطيني.

ورغم هذه المفارقات، استجابت السلطة الفلسطينية بحُسن نية إلى جل النداءات، فعبَّرت علناً عن شجبها لعمليات العنف التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين، وقامت باعتقال من ثبت أنهم ضلعوا في بعض هذه العمليات. كما تم الإعلان مؤخرا عن إصلاحات هيكلية في السلطة الفلسطينية بما فيها تكوين حكومة فلسطينية جديدة.

كما قدم الجانب العربي رؤيته المتمثلة في مبادرة الأمير عبد الله، ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي اعتمدها مؤتمر قمة بيروت، وبعدها أفاض القادة العرب في كل ما من شأنه تيسير وقف العنف وانطلاق المفاوضات.

لقد كان المغرب دائما، من منطلق قيمه وقناعاته، من مناهضي العنف وشاجبي الإرهاب كيفما كانت أشكاله ومبرراته. وقلنا دائما إن الغاية لا تبرر الوسيلة في أية حال، وأن إراقة دم المدنيين الأبرياء سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين تثير الأسى والحزن لدى كل بني البشر.

ولكننا قلنا كذلك إن إبطال العنف يستوجب أولا وقبل كل شيء إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية من طرف إسرائيل، والعودة إلى استئناف المفاوضات، والالتزام بالمبادئ القارة التي يرتكز عليها مسلسل السلام، وعلى رأسها مبدأ مقايضة الأرض بالسلام.

وقد ساهم جلالة الملك محمد السادس ملك المغرب ورئيس لجنة القدس، حرصا من جلالته على تهدئة الأوضاع وإعادة إحياء الأمل في مسلسل السلام، في المجهودات التي بُذلت من أجل تطويق الأزمة وحث الأطراف على العودة إلى الحوار وإيجاد الإطار الأنسب للمفاوضات.

وعلى هذا الأساس أيد المغرب فكرة المؤتمر الدولي، وأعرب عن استعداده للعمل مع كل الأطراف المعنية من أجل توفير شروط انعقادها ونجاحها. كما رحب المغرب وثمن الإسهامات التي قدمها في هذا المجال كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا وكذا السيد الأمين العام والتي تمثل دفعا قويا لمسار السلام في الشرق الأوسط.

ونعتبر أن الوقت قد حان لبلورة وتفعيل هذه الأفكار وحشد التأييد الدولي الضروري لتنفيذها من أجل إحلال السلام الذي ننشده جميعا، السلام المبني على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها سنة ١٩٦٧ وقيام الدولة الفلسطينية، عاصمتها القدس واسترجاع كل من سوريا ولبنان لأراضيهما المحتلة.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

يوجد عدد من المتكلمين المتبقين في قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أنوي تعليق الجلسة الآن، على أن يواصل مجلس الأمن النظر في البند المدرج في جدول أعماله بعد رفع الجلسة الخاصة بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، المقرر عقدها اليوم في قاعة الاجتماعات ٤

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.